

بيان صحفي

في ظل الرأسمالية حتى الأمن غير مكفول

(مترجم)

مرة أخرى استيقظت كينيا على القتل الجماعي لأكثر من ٥٠ شخصاً في الهجوم الوحشي على بلدة مبيكينوني جنوب غرب جزيرة لامو ليلة الأحد. وهذا هو أول هجوم كبير منذ محاصرة ويست جيت في أيلول/سبتمبر الماضي. والسؤال الذي نوجهه لأصحاب السلطة الأمنية والحكومة بشكل عام إلى متى سنعيش هذه المجازر؟

إن هذه المجزرة هي دليل على الفشل التام للحكومة في حماية دماء الناس وممتلكاتهم. وقد ولد هذا الوضع الخوف داخل نفوسهم، الخوف حتى من الذهاب إلى المحلات التجارية والمطاعم وغيرها من الأماكن العامة. والجزء الأكثر مرارة وألمًا هو كيف أن السلطات الأمنية ما زالت تتفخر بأنها تسيطر على الوضع الأمني في البلاد، وأنه لا يوجد سبب لخوف المواطنين! هذه هي الصورة الحقيقية للقادة العلمانيين الذين نسمع لهم جعجعة ولا نرى منهم طحناً. حتى أولئك الذين يسمون أنفسهم قادة المعارضة، فإنهم يتبعون الخط نفسه في استغلال القضايا الأمنية لتحقيق مكاسب سياسية دون الخروج بأي حل حقيقي. وبالتالي فإن السلطات الأمنية في ظل الأنظمة العلمانية تلتزم بحماية القادة فقط ولا توفرها لعامة الناس. وأكثر ما يلفت النظر هو كيف أن السلطات الأمنية تتولى الأمن وتحشد القوى الأمنية خلال أيام الانتخابات في جميع أنحاء البلاد لحث الناس على التصويت بسلام.

إن هذه الصورة هي الصورة الحقيقية للأنظمة العلمانية، بما فيها بريطانيا وأمريكا، التي تتفاخر بأنها تهتم بسلامة مواطنيها، ولكن في الحقيقة، فإن مواطنيها يقتل بعضهم بعضاً. وعلاوة على ذلك، فكم عدد المرات التي قامت فيها هاتان الدولتان بقتل مواطنيهما من أجل إلقاء اللوم على المسلمين؟ وتبقى الحقيقة الساطعة بأن الدول الغربية تهدف إلى نهب ثروات الدول الضعيفة وذلك من خلال تحويلها إلى مناطق حروب وصراعات. ونحن الآن نرى أنهم يقودون كينيا في هذا الاتجاه.

ومما لا شك فيه أن انعدام الأمن هو غيض من فيض المشاكل الملحة التي تواجه الناس الذين يعيشون في ظل الأنظمة العلمانية. ونحن نقول بصراحة أن دماء الناس وأديانهم وممتلكاتهم لن تتم حمايتها إلا في ظل دولة الخلافة. وذلك لأن دولة الخلافة تعتبر أن أمن الناس هو من الاحتياجات الأساسية التي لا بد من توفيرها في جميع الظروف ومهما كان الثمن.

شعبان معلم

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في شرق أفريقيا